



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مارس | 2025

# التقرير الاقتصادي الربع سنوي

# جدول المحتويات

3 موجز تنفيذي

## الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

5 1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية  
7 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية  
9 3-1 تطورات الأسواق العالمية

## الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

12 1-2 النمو الاقتصادي  
14 2-2 التحليل القطاعي  
16 3-2 التضخم

## الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة  
19 2-3 التطورات المصرفية  
20 3-3 التطورات المالية  
21 4-3 تطورات قطاع التأمين

## موجز تنفيذي

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% في عام 2025، استناداً إلى أحدث توقعات صندوق النقد الدولي، مما يشير إلى تعديل طفيف باتجاه الارتفاع بنسبة 0.1 نقطة مئوية عن التقديرات السابقة. كما عدل صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة باتجاه الارتفاع إلى 2.7% لعام 2025، مع الإشارة إلى الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار القوي على الرغم من تراجع سوق العمل. مع ذلك، من المتوقع أن يتراجع النمو نحو معدله الممكن بحلول عام 2026. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو نسبة 1.9% خلال عام 2025، مع تباطؤ منطقة اليورو بنسبة 1.0% بسبب ضعف التصنيع. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يظل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ثابتاً عند مستوى 4.2% في عام 2025، مع زيادة طفيفة إلى 4.3% في عام 2026، مدعوماً بالمرونة في آسيا، لكنه يظل مقيداً بالتحديات الهيكلية والصدمات المناخية وعدم الاستقرار الإقليمي.

ويواصل التضخم العالمي انخفاضه باستمرار، مدفوعاً بالضغوط المتزايدة على العرض، وتراجع أسواق العمل، وتراجع التضخم في أسعار السلع. مما دفع البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى إبطاء دورة التيسير مع تسبب الضغوط المتواصلة على الأسعار في النقل والإسكان في منع التضخم من التراجع بسرعة أكبر. وبعد أن وصل تخفيض نقاط الأساس إلى 100 نقطة أساس في أواخر عام 2024، أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي النطاق المستهدف لسعر الفائدة على أموال بنك الاحتياطي الفيدرالي ثابتاً عند 4.25% إلى 4.50%. بينما واصلت بنوك أخرى، كالبنك المركزي الأوروبي، خفض أسعار الفائدة لدعم الطلب الكلي المتراجع. وفي ظل الإشارات المختلفة لسوق العمل، وحالات عدم اليقين المتواصلة بشأن السياسات، كالتعريفات الجمركية الأميركية والتعريفات المضادة، تحافظ البنوك المركزية على نهج حذر قائم على البيانات في التعامل مع التعديلات على أسعار الفائدة. وسيظل مسار الظروف المالية مرهوناً بالتطورات الاقتصادية المستقبلية، بما في ذلك تطور التضخم، والتغيرات في سوق العمل، والمخاطر الجيوسياسية العالمية.

وتجاوزت التجارة غير النفطية لدولة الإمارات 2.0 تريليون درهم خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024، أي ما يعادل 135% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُمثل ذلك زيادة بنسبة 14.9% على أساس سنوي، مما يعكس التنفيذ الناجح لخطط تنويع اقتصاد الإمارات وتعزيز العلاقات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الأداء القوي، مدفوعاً باتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال عامي 2025 و2026، ليدعم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.7% في عام 2025، ويتسارع إلى 5.7% في عام 2026. وفي حين ستؤثر قرارات منظمة أوك+ بشأن حصص الإنتاج على النمو الإجمالي، يظل القطاع غير الهيدروكربوني قوياً، حيث من المتوقع أن ينمو بنسبة 5.1% وبنسبة 4.8% في عامي 2025 و2026 على التوالي. كما يشهد القطاع الهيدروكربوني تسارعاً بسبب الرفع التدريجي المتوقع لخفض الإنتاج بدءاً من الربع الثاني من عام 2025 والانتعاش الكامل للإنتاج النفطي، بالإضافة إلى التطورات في قطاع الغاز الطبيعي في السنة القادمة.

كما ظل التضخم في دولة الإمارات تحت السيطرة عند نسبة 1.7% في عام 2024، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.7%، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض التضخم في أسعار السلع القابلة للتداول. وحافظ المصرف المركزي على توقعاته للتضخم لعام 2025 دون تغيير عند 2.0%، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي، حيث من المتوقع أن تشكل أسعار السلع غير القابلة للتداول في سلة المستهلك الحوافز الرئيسية لذلك. وظلت توقعات التضخم لعام 2026 دون تغيير عند نسبة 2.1%، متأثرة في المقام الأول بأسعار السلع غير القابلة للتداول وعوامل خارجية.

وشهد قطاع العقارات السكنية في أبوظبي انخفاضاً بنسبة 6.1% في عدد معاملات مبيعات الشقق السكنية والفلل، بعد أن حقق نمواً قياسيًّا بلغ 67% في العام السابق. وفي دبي، واصلت مبيعات العقارات السكنية مسارها المرتفع حيث ارتفعت بنسبة 42.5% في عدد معاملات بيع الشقق السكنية والفلل، فيما شهدت معاملات الإيجارات في كل من أبوظبي ودبي زيادة بنسبة 1.9% وبنسبة 0.6% على التوالي.

وخلال عام 2024، عززت دبي مكانتها كوجهة سياحية عالمية، حيث بلغت نسبة إشغال الفنادق 78% وارتفع عدد الزوار بنسبة 9% على أساس سنوي لـ 18.7 مليون زائر، فكان لهذا النمو تأثير ملحوظ على الاقتصاد غير النفطي. في الوقت ذاته، شهد قطاع النقل في دولة الإمارات نمواً قوياً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، حيث أظهر زيادة بنسبة 7.9% مقارنةً بالعام السابق. وتؤكد هذه التطورات على التأثير المتزايد لدولة الإمارات في مجال السياحة والطيران عالمياً.

وتماشياً مع دورة تخفيف السياسة النقدية من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفض المصرف المركزي سعر الفائدة الأساسي (سعر الأساس) الخاص به إلى 4.40% في الربع الرابع من عام 2024. وظلّ متوسط سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (دونيا - DONIA) البالغ 12 نقطة أساس تقريباً أدنى من سعر الأساس، مما يعكس احتياطات فائضة مستدامة. كما أدى النمو القوي لودائع القطاع المصرفي والبالغ 12.9% على أساس سنوي في الربع السنوي من عام 2024 إلى دعم ظروف التمويل والسيولة المواتية. وواصلت محافظ القروض أيضاً توسعها، حيث حققت نمواً بنسبة 9.5% على أساس سنوي في نهاية الربع الرابع من عام 2024، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإقراض المحلي. ويظل النظام المصرفي في دولة الإمارات مرناً، مدعوماً بمصادر كافية من رأس المال والسيولة والتمويل.

وفي الربع السنوي الرابع من عام 2024، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 22.4% على أساس سنوي، بينما انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.8% على أساس سنوي. ولا تزال مبادلات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي منخفضة، مما يشير إلى قوة الاقتصاد ومثانة الوضع المالي القوي وصناديق الثروة السيادية الكبيرة لدولة الإمارات. وشهد قطاع التأمين نمواً قوياً، مع ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 21.4% على أساس سنوي، وارتفاع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 35.8% على أساس سنوي خلال عام 2024. وسجلت المخصصات الفنية أيضاً نمواً بلغ 25.6% على أساس سنوي، وحافظ القطاع على كفاية رأس المال ونسب أرباح قوية، الأمر الذي يعكس قيمته السوقية المتينة.

## الفصل الأول

# التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



## 1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي مستقرًا عند 3.3% في عامي 2025 و2026

من المتوقع أن يزداد النمو في الاقتصادات المتقدمة بثبات بنسبة 1.9% في عام 2025 وبنسبة 1.8% في العام الذي يليه

من المتوقع استقرار النمو في الأسواق الناشئة عند نسبة 4.2% في عام 2025 و4.3% في عام 2026، وانتعاش النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من نسبة 1.7% في عام 2024 إلى 3.5% في عام 2025 ثم إلى 4.5% في العام القادم

## الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً بنسبة 3.3% في عام 2025 بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في شهر يناير 2025 بشأن آفاق الاقتصاد العالمي. ويعكس هذا تعديلاً طفيفاً باتجاه الارتفاع بنسبة 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة. وبنسبة لعام 2026، حافظ صندوق النقد الدولي على توقعات النمو العالمي دون تغيير لعام 2026 عند 3.3%. ويظل النمو العالمي المتوقع أقل من المتوسط التاريخي البالغ 3.7% بين عامي 2000 و2019. ويُعزى هذا الانخفاض في آفاق النمو العالمي بشكل عام إلى التأثيرات المتأخرة للسياسات النقدية والمالية المشددة والضعف في الصناعات التحويلية وصادرات السلع في الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما في منطقة اليورو. وتخضع آفاق الاقتصاد العالمي إلى مخاطر مختلفة من التطورات المعاكسة، بما في ذلك ارتفاع حالات عدم اليقين بشأن السياسات، مثل سياسات الحماية، وتعزيز الأوضاع المالية، والتعديلات على قطاع الطاقة في أوروبا، وضعف قطاع العقارات في الصين.

## الاقتصادات المتقدمة

بعد تحقيق معدل نمو بلغ 1.7% في عام 2024، من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.9% في عام 2025 وبنسبة 1.8% في عام 2026، وإن كان ذلك مصحوباً بمسارات نمو متباينة في مختلف الاقتصادات.

تم تعديل توقعات النمو في الولايات المتحدة لعام 2025 بواقع 0.5 نقطة مئوية من التوقعات في شهر أكتوبر، لتبلغ نسبة 2.7%، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى سوق العمل القوية، وتسارع الاستثمار، والطلب المحلي الأقوى من المتوقع. وساهم الإنفاق الاستهلاكي القوي المدعوم بالدخل القوي وتأثيراته على الثروة، إلى جانب تخفيف الظروف النقدية، في ارتفاع التوقعات. كما أن توقعات السياسة، بما في ذلك التخفيضات المحتملة على الضرائب وإلغاء القيود في ظل الإدارة الجديدة، تزيد من دعم هذا التحول باتجاه الارتفاع. مع ذلك، من المتوقع أن يعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلاته المحتملة في عام 2026، على الرغم من أنه سيخضع لحالات عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة.

وبعد تحقيق نمو منخفض بنسبة 0.4% في عام 2023، من المقدر أن يرتفع النمو في منطقة اليورو إلى نسبة 0.8% في عام 2024 ومن المتوقع أن يتسارع أكثر في عام 2025. ومع ذلك، عدل صندوق النقد الدولي توقعاته لعام 2025 لمنطقة اليورو تجاه الانخفاض بواقع 0.2 نقطة مئوية إلى 1.0%، مما يعكس ضعف التوجهات في نهاية عام 2024، وتحديدًا في قطاع التصنيع، إلى جانب عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة الدولية. وفي عام 2026، من المتوقع أن يصل النمو إلى 1.4%، مدفوعاً بتحسّن الطلب المحلي بناءً على الظروف المالية المواتية وتراجع حالات عدم اليقين. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يرتفع النمو من 0.9% في عام 2024 إلى 1.6% في عام 2025، مدفوعاً بالاستهلاك المحلي. وبنسبة لعام 2026، من المتوقع أن ينخفض النمو بشكل طفيف إلى 1.5%.

وفي اليابان، من المقدر أن يتباطأ النمو الاقتصادي بنسبة 0.2% في عام 2024 بسبب انقطاع الإمدادات. ومع ذلك، من المتوقع انتعاش النمو إلى 1.1% وإلى 0.8% في عامي 2025 و2026، على التوالي، مدفوعاً بارتفاع الاستهلاك الخاص والأجور الحقيقية.

## الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2025.

## الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

توقعات	توقعات 2025	تقديرات 2024	2023	2022
الناتج العالمي	3.3	3.2	3.3	3.6
الاقتصادات المتقدمة	1.8	1.7	1.7	2.9
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	2.8	2.9	2.5
منطقة اليورو	1.4	0.8	0.4	3.3
المملكة المتحدة	1.5	0.9	0.3	4.8
اليابان	0.8	-0.2	1.5	1.2

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2025.

## الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

من المتوقع أن يظل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مستقرًا عند 4.2% في عام 2025. وبالنسبة لعام 2026، عدل صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن النمو باتجاه الارتفاع إلى 4.3% عوض 4.2% المقدر سابقاً. تتوافق هذه التوقعات إلى حد كبير مع معدلات النمو المسجلة في السنوات السابقة، مما يعكس صموداً وسط التطورات العالمية المعاكسة. وعلى الرغم من أن النمو المتوقع أعلى من المتوسط العالمي، إلا أنه يعد متبايناً بين المناطق.

وتحديداً، من المتوقع أن يتباطأ النمو في آسيا الناشئة والنامية لتبلغ نسبتة 5.1% في عام 2025، ويبقى عند ذلك المستوى في عام 2026، أعلى بشكل طفيف من التوقعات السابقة.

وتم تعديل توقعات النمو في الصين لعام 2025 بشكل طفيف باتجاه الارتفاع من 4.5% إلى 4.6%، في حين ارتفعت توقعات عام 2026 من 4.1% إلى 4.5%. ويُعزى هذا التعديل باتجاه الارتفاع بشكل أساسي إلى التحسن المؤجل من العام السابق والحزمة المالية التي تم الإعلان عنها في الربع الأخير من عام 2024، والتي عوضت بشكل عام ضعف الاستثمار. ويُعزى النمو القوي المتوقع في العام المقبل بشكل أساسي إلى الانحسار المتوقع لحالات عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتباطؤ الانخفاض في عرض العملة بسبب القرار المتعلق بالزيادة التدريجية في سن التقاعد اعتباراً من يناير 2025.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في الهند 6.5% في هذا العام، وهي نفس النسبة التي كانت في عام 2024، ومن المتوقع أن تبقى مستقرة في عام 2026، مما يتوافق مع النمو المحتمل في الهند.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن يرتفع النمو بشكل طفيف من 2.4% في عام 2024 إلى 2.5% في عام 2025، على الرغم من التباطؤ المتوقع في أكبر الاقتصادات في المنطقة، مثل البرازيل والمكسيك في عام 2025. ومن المتوقع أن تتسارع نسبة النمو إلى 2.7% في عام 2026.

وبالنسبة لأوروبا الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 2.2% في عام 2025، قبل أن يتسارع إلى نسبة 2.4% في عام 2026.

ومن المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من تقديراته التي بلغت 1.7% في عام 2024 إلى 3.5% في عام 2025، على الرغم من أنه أقل بواقع 0.6 نقطة مئوية تقريباً عن التوقعات السابقة كانعكاس لتمديد خفض إنتاج منظمة أوبك+ للنفط حتى شهر إبريل. ومع ذلك، يتواصل زخم النمو الأقوى في الأنشطة غير النفطية، مدفوعاً بشكل أساسي بالخدمات المالية وقطاعات التصنيع والتجارة والسياحة، ومدعوماً بإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تنويع الاقتصاد غير الهيدروكربوني في المنطقة. وكان لاستثمار القطاع العام دوراً محورياً في دفع التنويع في القطاع غير النفطي. وفي عام 2026، من المتوقع أن يتسارع النمو بشكل كبير إلى 4.5%، مدفوعاً بانتعاش إنتاج النفط والتأثيرات الأساسية.

## الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	تقديرات 2024	2023	2022	
4.3	4.2	4.2	4.4	4.0	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.2	2.2	3.7	3.2	3.0	البرازيل
4.5	4.6	4.8	5.2	3.0	الصين
6.5	6.5	6.5	8.2	7.0	الهند

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2025.

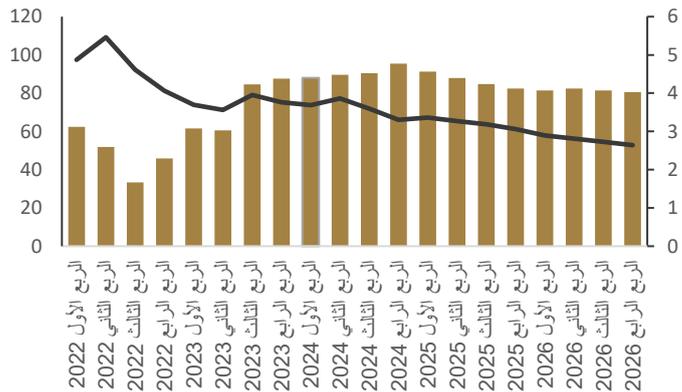
## الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	تقديرات 2024	2023	2022	
4.5	3.5	1.7	0.4	7.1	دول مجلس التعاون الخليجي
5.7	4.7	3.9	3.6	7.5	الإمارات*
4.1	3.3	1.4	-0.8	7.5	السعودية
5.8	1.9	1.5	1.2	4.2	قطر
2.5	3.3	-2.7	-3.6	5.9	الكويت
4.4	3.1	1.0	1.3	9.6	عمان
2.9	3.2	3.0	3.0	6.0	البحرين

المصادر: المصرف المركزي، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2025.

ملاحظات: \* المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2022 – 2023 والمصرف المركزي للأعوام 2024-2026. يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح للدول الأعضاء.

## الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

## 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

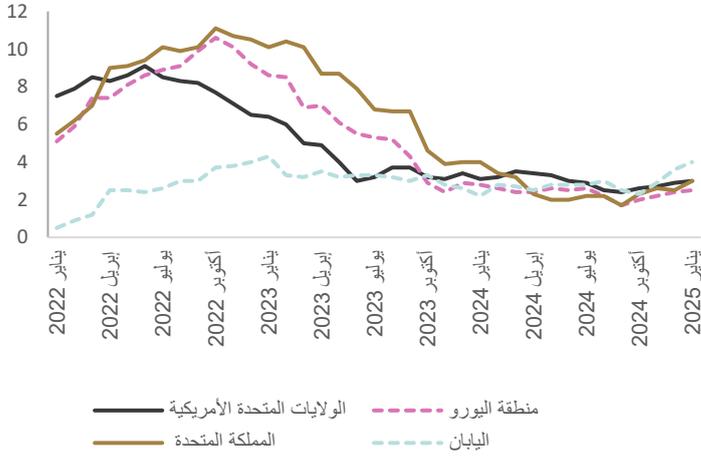
واصلت العديد من البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة، كاستجابة لانخفاض معدلات التضخم

تباين توجهات التضخم بين المناطق، حيث تشهد الاقتصادات المتقدمة حركات متفاوتة

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 5.8% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025 وإلى 3.5% في عام 2026

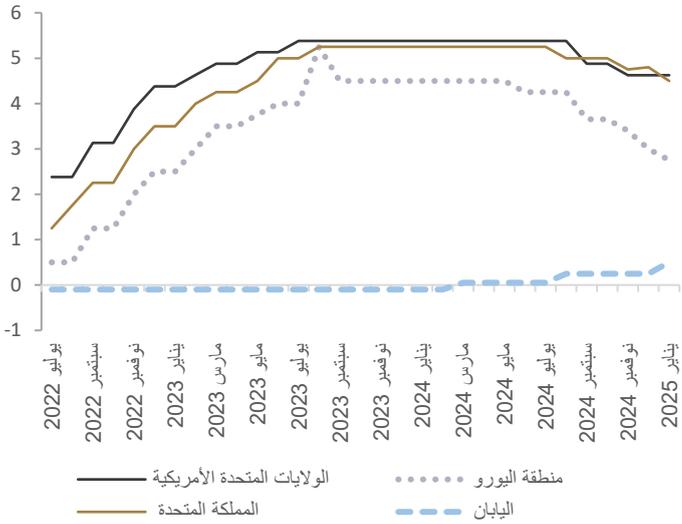
## التضخم العالمي

الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

يواصل التضخم العالمي تراجعاً، حيث وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يناير 2025، من المتوقع أن يهبط التضخم العالمي من 5.8% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025، ثم إلى 3.5% في عام 2026. ويعكس هذا التوجه نحو الانخفاض انحسار الضغوط من جانب العرض، بما في ذلك تلك الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية، والتراجع في أسعار السلع الأساسية، وتعديلات السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم.

## التضخم في الاقتصادات المتقدمة

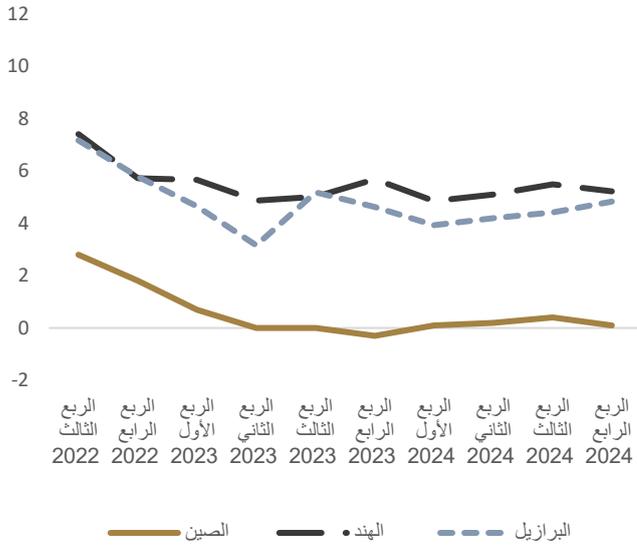
وفي الولايات المتحدة، ارتفع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك إلى 3.0% على أساس سنوي في شهر يناير 2025. وأدى الطلب الاستهلاكي القوي ومعدلات البطالة التي ظلت ثابتة عند نسبة 4% تقريباً إلى منع تراجع التضخم بسرعة أكبر، على الرغم من اعتدال نمو الأجور. وحافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة الخاص به عند مستوى 4.25%-4.50% في اجتماعه في شهر يناير، في إشارة إلى اقتصاد قوي وسوق عمل متينة مع تضخم "مرتفع إلى حد ما" في بيئة سياسات يسودها عدم اليقين. إن عدم اليقين بشأن العواقب المترتبة على السياسات الرئاسية الجديدة، بما في ذلك الزيادة المحتملة للتعريفات الجمركية والتغيرات في السياسة المالية، يؤدي إلى مخاطر ارتفاع التضخم. علاوة على ذلك، قد تؤدي مستويات التضخم التي لا تزال مرتفعة إلى قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي مواصلة نهجه الحذر في التعامل مع خفض أسعار الفائدة.

وارتفع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو إلى 2.5% على أساس سنوي في شهر يناير 2025، حيث كان أكبر ضغط للارتفاع نتيجة للزيادة في أسعار الطاقة. وخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في شهر يناير للمرة الرابعة في عام 2025 بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.75%، في إشارة إلى الآفاق الاقتصادية التي يسودها عدم اليقين وتراجع التضخم. وتقوم الأسواق حالياً بإجراء مزيد من خفض الفائدة على الأسعار بواقع 75 نقطة أساس في عام 2025، والتي من شأنها أن تخفض سعر الفائدة على الودائع إلى 2.00%.

وارتفع التضخم في المملكة المتحدة بشكل حاد إلى 3.0% في شهر يناير، وكان مدفوعاً بعدم انخفاض تذاكر السفر كثيراً كما هو معتاد في شهر ديسمبر، ويرجع ذلك جزئياً إلى توقيت الرحلات الجوية خلال فترة عيد الميلاد للعام الجديد. كما خفض بنك إنجلترا أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في شهر نوفمبر 2024، وحافظ على أسعار الفائدة في ديسمبر، ثم خفضها مرة أخرى بواقع 25 نقطة أساس إلى 4.5% في شهر فبراير 2025. ويتوقع بنك إنجلترا أن المملكة المتحدة تتجنب بصعوبة الدخول في مرحلة انكماش، وهو ما يشير إلى توقع المزيد من خفض أسعار الفائدة خلال العام.

وقفز معدل التضخم الكلي في اليابان بنسبة 4.0% على أساس سنوي في شهر يناير، ليلعب أعلى مستوى له منذ شهر يناير 2023، مما عزز مسألة رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي في البلاد. ورفع بنك اليابان سعر الفائدة الخاص به بواقع 25 نقطة أساس إلى 0.5% في يناير. ومن المرجح رفع أسعار الفائدة مرة أخرى خلال هذا العام، على الأرجح أثناء الربع السنوي الثالث، ليصل المعدل إلى 0.75%.

### الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



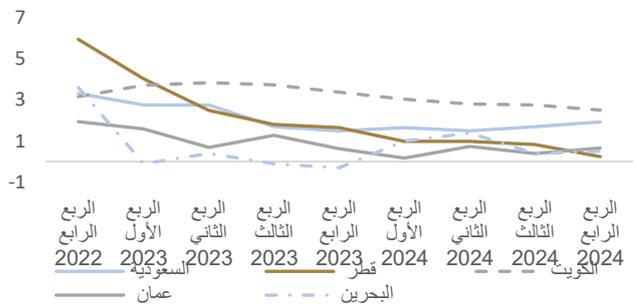
المصدر: بلومبيرغ، جلوبال سورس بارتنرز.

### الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ.

### الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ.

### التضخم في الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفع معدل التضخم في الصين إلى 0.5% على أساس سنوي في شهر يناير 2025، من 0.1% في شهر ديسمبر 2024، مدفوعاً بالطلب خلال رأس السنة القمرية، والتحفيز الحكومي، والانتعاش في أسعار المواد الغذائية. تعكس هذه الزيادة تحسّن الطلب المحلي، ولكنها تشير أيضاً إلى ضغوط محتملة على التكاليف من شأنها أن تؤثر على قرارات السياسة النقدية مستقبلاً. وحافظ بنك الشعب الصيني على سعر الفائدة الأساسي الخاص به بشأن القروض لمدة عام واحد دون تغيير عند 3.1% للشهر الثالث على التوالي، مع تسبب المخاوف بشأن استقرار عملة اليوان الصيني والمخاطر الخارجية في الحد من المزيد من التيسير.

وانخفض معدل التضخم السنوي في الهند إلى 4.3% على أساس سنوي في شهر يناير 2025، من 5.2% في شهر ديسمبر 2024، أي أقل من توقعات السوق التي بلغت 4.6%. وكان هذا الانخفاض مدفوعاً بتباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية، ولا سيما الخضروات. وخلال اجتماع السياسة النقدية في شهر فبراير 2025، خفض بنك الاحتياطي الهندي بالإجماع معدل إعادة الشراء المرجعي الخاص به بمقدار 25 نقطة أساس إلى 6.25%، وهو أول تخفيض منذ شهر مايو 2020، في إشارة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع عدم اليقين بشأن التجارة العالمية.

وانخفض معدل التضخم في البرازيل إلى 4.6% في شهر يناير 2025، من 4.8% في شهر ديسمبر 2024. واستمرت ضغوط التضخم في أسعار النقل وتذاكر السفر، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية والكهرباء بسبب التعديلات على التعريفية. ورفع البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس إلى 13.25% في شهر يناير 2025، مما يشير إلى استمرار مخاطر التضخم ومرونة النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع القيام مرة أخرى برفع سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في شهر مارس وسط مخاوف من تضخم الخدمات وانخفاض قيمة العملة.

وظل التضخم في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة في عام 2024، وفقاً لدوافع مختلفة في جميع الدول، مما يعكس مزيجاً من الضغوط على قطاعات محددة وتأثيرات السياسات. وفي شهر يناير 2025، بلغ معدل التضخم في قطر 1.3% على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة حادة في تكاليف الترفيه، في حين انخفضت أسعار المساكن بشكل معتدل، وبلغ معدل التضخم في البحرين 1.8% على أساس سنوي في شهر يناير 2025، نتيجة لارتفاع تكاليف المواد الغذائية والضيافة. وظل معدل التضخم في الكويت ثابتاً عند 2.5% على أساس سنوي، في حين ظل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية ثابتاً أيضاً عند 2.0% على أساس سنوي في شهر يناير 2025، مدفوعاً بارتفاع أسعار الإيجار والمرافق. وسجلت عُمان أدنى معدل تضخم في شهر يناير 2025 وبلغ 1.0%، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف في حين انخفضت تكاليف النقل. وعلى الرغم من الاختلافات الإقليمية، ظلت ضغوط التضخم معتدلة إلى حد كبير، مدعومة بظروف اقتصادية مستقرة وتدابير للسياسة المستهدفة.

وفي شهر ديسمبر 2024، عدّلت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، أسعار الفائدة الخاصة بها تماشياً مع الفيدرالي الأمريكي. وخفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5%، وهو ما يعكس انخفاضاً مماثلاً في الشهر السابق. وأجرت قطر تخفيضاً أكبر بمقدار 30 نقطة أساس إلى 4.85%، في حين حافظت عمان والبحرين على أسعار مقارنة مرجعية بلغت 5% و5.25% على التوالي، وحافظت الكويت على سعر الفائدة ثابت عند 4%، دون تغيير منذ تخفيضه في شهر سبتمبر 2024. وخلال الاجتماع المنعقد في شهر يناير، حافظت البنوك المركزية على أسعار الفائدة تماشياً مع بنك الاحتياطي الفيدرالي.

## 3-1 تطورات الأسواق العالمية

ظلت الأوضاع المالية العالمية مواتية، مع تزايد الضغوط في بعض المناطق

ارتفاع أسعار السلع الأساسية وسط التوترات الجيوسياسية وحالات عدم اليقين بشأن التجارة

ظل النمو في التجارة الخارجية للسلع غير النفطية قوياً

## الأوضاع المالية العالمية

ظلت الأوضاع المالية العالمية ملائمة لدرجة كبيرة، على الرغم من أن بعض الاقتصادات تشهد ضغوطاً شديدة ناجمة عن تغيير التوجهات في السوق. وفي الاقتصادات المتقدمة، شهدت أسواق الأسهم مكاسب كبيرة في بداية هذا العام، وخاصة في الولايات المتحدة، مدفوعة بالتفاؤل بالتخفيضات الضريبية المتوقعة وإلغاء القيود في أعقاب الانتخابات في عام 2024، على الرغم من تخفيضات أسعار الفائدة التي أجراها بنك الاحتياطي الفيدرالي بشكل حذر منذ أواخر عام 2024. ومن ناحية أخرى، تشهد الأسواق الناشئة تضارباً مع الدولار الأميركي القوي، مدفوعاً بتوقعات ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والتحول في السياسة التجارية التي تلوح في الأفق، مثل التعريفات الجمركية المحتملة. ولقد أدت قوة الدولار إلى انخفاض قيمة العملة في العديد من الاقتصادات الناشئة، وتفاقت بسبب المخاوف المالية، الأمر الذي زاد من تدفقات رأس المال إلى الخارج وتقلب الأسواق. وعزز التباين المتزايد في أساليب السياسة النقدية بين الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات من هذه الضغوط، الأمر الذي أدى إلى مزيد من القيود على الأوضاع المالية خارج الأسواق المتقدمة.

وفي الولايات المتحدة، ظلت الأوضاع المالية ملائمة نسبياً، بدعم من توقعات السياسات التي كانت مواتية للأعمال. ويواصل عدم اليقين بشأن السياسات المالية والتجارية، إلى جانب مخاطر التضخم المستمرة، في رسم التوجهات الخاصة بالسوق. ويظل المستثمرون على حذر، لأن التغيرات غير المتوقعة في السياسة قد تؤثر على تدفقات رأس المال، وأسعار الأصول، والاستقرار المالي بوجه عام.

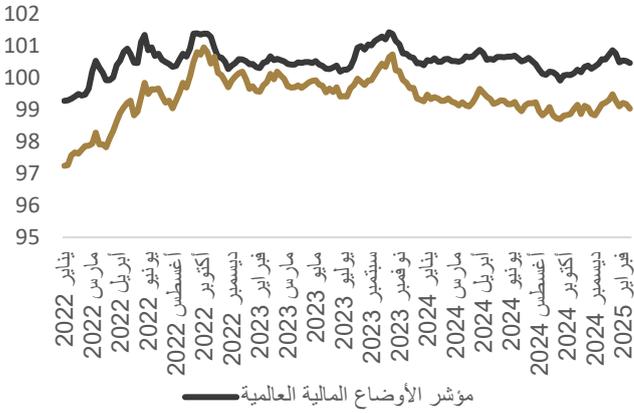
وبصفة عامة، تواصل الأسواق في الولايات المتحدة في الاستفادة من التفاؤل بشأن السياسات، في حين تواجه الأسواق الناشئة ضغوطاً متزايدة بسبب عدم اليقين بشأن التجارة والتقلبات في العملة، حيث يزيد تباين السياسات النقدية، والمخاطر الجيوسياسية، وتغير توجهات المستثمرين، من مخاطر إعادة التسعير في السوق، والذي قد يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية.

## السلع الأساسية

قفزت أسعار نفط خام برنت إلى 79.2 دولاراً للبرميل الواحد في شهر يناير مرتفعة من 73.8 دولاراً في شهر ديسمبر، بسبب المخاوف من انقطاع الإمدادات على المدى القصير وتحسن توقعات الطلب. وقد أدت العقوبات الأمريكية الأكثر شدة المفروضة على النفط الروسي والإيراني إلى تفاقم حالة عدم اليقين بشأن الإمدادات، في حين أدى التفاؤل بشأن الانتعاش الاقتصادي في الصين إلى مزيد من الدعم. وخلال الأشهر الأخيرة، شهدت أسعار الغاز الطبيعي تقلبات، حيث ارتفعت إلى 4.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر يناير 2025، وهي زيادة ملحوظة من 2.1 دولار في شهر نوفمبر وتجاوزت 2.3 دولار في شهر سبتمبر.

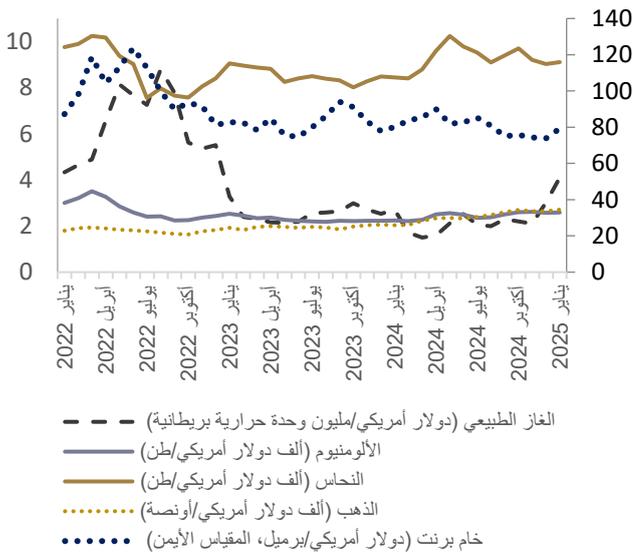
وارتفعت أسعار الذهب في شهر يناير 2025 مع سعي المستثمرين للحصول على أصول ذات ملاذ آمن وسط عدم اليقين الجيوسياسي والمخاوف بشأن السياسات التجارية الأمريكية. كما أدى تزايد مشتريات البنوك المركزية في الأسواق الناشئة إلى دعم الأسعار. وارتفع الذهب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، متجاوزاً 2,700 دولار للأونصة، مما يعكس زيادة بنسبة 33.4% على أساس سنوي. كما ارتفعت أسعار النحاس والألمنيوم بنسبة 7.9% وبنسبة 15.6% على التوالي، نتيجة لتحويلات السوق من الفائض إلى العجز، والتوترات التجارية المتصاعدة، والمخاوف بشأن التعريفات الجمركية والعقوبات التي تؤثر على الطلب العالمي.

الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



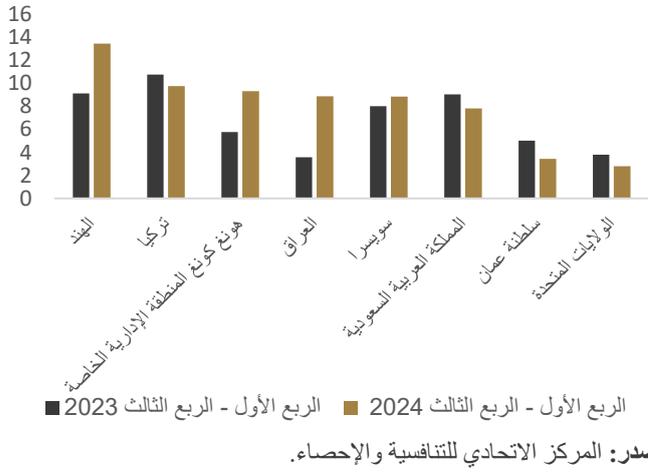
المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية

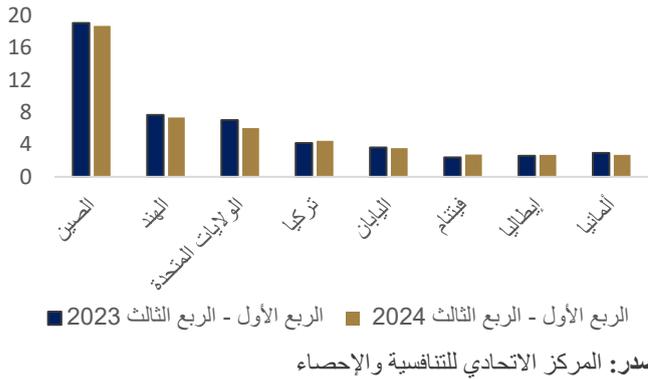


المصدر: بلومبيرغ، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

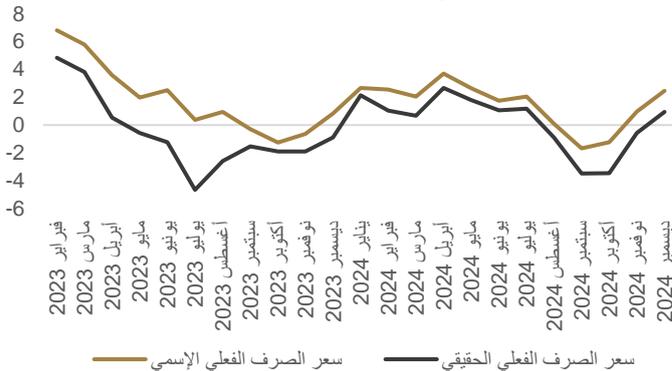
### الرسم البياني 10.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



### الرسم البياني 11.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



### الرسم البياني 12.1. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية\* (على أساس سنوي، %)



وفي شهر يناير 2025، ارتفع مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة 6.2% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع أسعار الألبان، والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ يناير 2023، تزامناً مع الطلب القوي على الحبوب. وفي الربع الرابع من عام 2024، شهدت أسعار المواد الغذائية تقلبات، مع انخفاض الزيوت النباتية والسكر، في حين أدت أسعار الألبان واللحوم إلى الضغط نحو الارتفاع، مما ساهم في الزيادة السنوية بصفة عامة.

### التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفعت التجارة الخارجية غير النفطية للسلع بدولة الإمارات خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024 بنسبة 14.9% على أساس سنوي، متجاوزة 2.0 تريليون درهم (ما يعادل 135% من الناتج المحلي الإجمالي).

وشهدت الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات ارتفاعاً كبيراً (32.9%) خلال فترة التقرير مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وبلغت 396.2 مليار درهم. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة كبيرة في صادرات الذهب والمجوهرات. وكانت الهند الشريك الأول لدولة الإمارات في الصادرات غير النفطية، بنسبة 13.5% من إجمالي الصادرات غير النفطية، تليها تركيا (9.8%) وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة (9.3%). وبصفة عامة، كانت أكثر السلع غير النفطية المصدرة هي الذهب (48.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية)، يليه المجوهرات (4.6%) ومنتجات التبغ (4.5%).

ووصلت عمليات إعادة التصدير إلى 458.4 مليار درهم خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024. وظلت المملكة العربية السعودية، بحصة بلغت 12.4%، الوجهة الأهم لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (11.0%)، ثم الهند (7.1%). وسيطرت معدات الاتصالات على عمليات إعادة التصدير، وشكّلت 18.7% من إجمالي إعادة التصدير، بينما كان الألماس (9.8%) والمركبات (6.9%) أيضاً من بين أكثر السلع المعاد تصديرها.

وارتفعت الواردات بنسبة 12.9% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، حيث بلغت 1,177 مليار درهم. وكانت الصين أهم شريك تجاري بالنسبة للواردات، بنسبة 18.7% من إجمالي الواردات، تليها الهند بنسبة (7.4%) والولايات المتحدة بنسبة (5.4%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 23.5% السلعة الرئيسية الأكثر استيراداً، في حين كانت معدات الاتصالات والمركبات السلعة الثانية والثالثة المستوردة الأكثر أهمية وبلغت حصتهما 9.1% و6.4% على التوالي.

### سعر الصرف

ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للعملة الوطنية مقابل سلة من الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 2.5% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2024، وذلك مع قوة مؤشر الدولار الأمريكي. وبشكل مشابه، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 0.9% مقارنةً بالعام السابق، مما يعكس انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم في دولة الإمارات في مقابل شركائها التجاريين.

## الفصل الثاني

# التطورات الاقتصادية المحلية



## 1-2 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً على المدى القريب والمتوسط

من المتوقع انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.7% في عام 2025، وأن يتسارع إلى 5.7% في عام 2026، من نسبة النمو المقدرة البالغة 3.9% في عام 2024

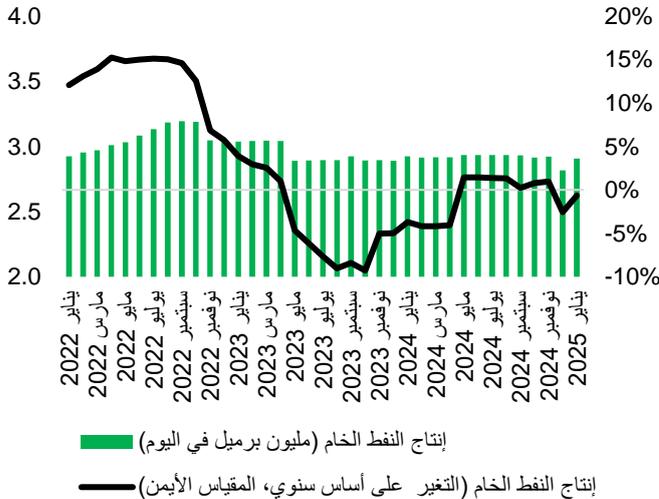
حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع السنوي الثالث من عام 2024، ويرجع ذلك إلى الزيادة في نمو القطاع غير النفطي

### الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2026	توقعات 2025	تقديرات 2024	2023	2022	
5.7	4.7	3.9	3.6	7.5	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.8	5.1	4.6	6.2	7.1	الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
8.5	3.6	1.6	-3.1	8.5	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2023-2022، وتوقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للأعوام 2026-2024.

### الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

### الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الثالث من عام 2024 توسعاً بنسبة 4.0% على أساس سنوي، وهي أعلى بشكل طفيف من النمو بنسبة 3.9% على أساس سنوي المسجلة في الربع الثاني من عام 2024. وترجع هذه الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تسارع نمو القطاع النفطي (الذي يُشكل 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي).

وبالنسبة لعام 2024، يُقدر المصرف المركزي بأن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات 3.9%. وكان النمو المقدر مدفوعاً بقطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية والتأمين والبناء والعقارات والاتصالات. وفي الوقت نفسه، ساهم نمو القطاع غير النفطي بشكل إيجابي. وفي عام 2025، تم تعديل النمو المتوقع باتجاه الارتفاع إلى 4.7% استناداً إلى قوة القطاعين غير الهيدروكربوني والهيدروكربوني. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 5.7% في عام 2026، مدعومة بنمو أقوى في القطاع الهيدروكربوني، مع افتراض انتعاش إنتاج النفط تماشياً مع اتفاقية منظمة أوبك+.

وعلى الرغم من ذلك، هناك مخاطر كبيرة تحيط بتوقعات النمو. حيث تظهر مخاطر نتيجة للتصعيد المحتمل للتوترات الجيوسياسية الحالية، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن فترة مطوّلة من أسعار الفائدة المرتفعة، وعدم اليقين بشأن السياسات التجارية والتأثيرات غير المباشرة المحتملة لانخفاض أسعار النفط على القطاع غير النفطي. وعلى عكس ذلك، قد يؤدي التنفيذ الناجح للإصلاحات، بما في ذلك الجهود المبذولة للتنوع، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الموقعة، والمشاريع الاستثمارية، واعتماد الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع في قطاعات رئيسية، إلى تعزيز الأداء الاقتصادي.

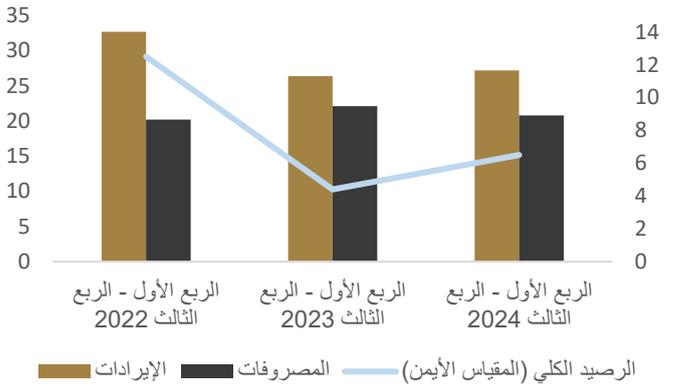
### الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 4.7% على أساس سنوي في الربع السنوي الثالث من عام 2024، منخفضة بشكل طفيف من 4.8% على أساس سنوي في الربع السنوي السابق، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى التباطؤ في قطاعات البناء والنقل والتخزين وأنشطة الخدمات المالية، وبقابلها بشكل جزئي تسارع في التصنيع والتجارة والأنشطة العقارية. وعلى الرغم من هذا التباطؤ بشكل طفيف، من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي قوياً عند نسبة 5.1% في عام 2025 وعند نسبة 4.8% في عام 2026، ويرجع ذلك إلى الخطط والسياسات الاستراتيجية التي نفذتها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التنوع الاقتصادي. وتتوافق هذه التوقعات إلى حد كبير مع المبادرات الوطنية الرئيسية مثل مشروع "300 مليار" واستراتيجية السياحة لدولة الإمارات 2031.

### الناتج المحلي الإجمالي النفطي

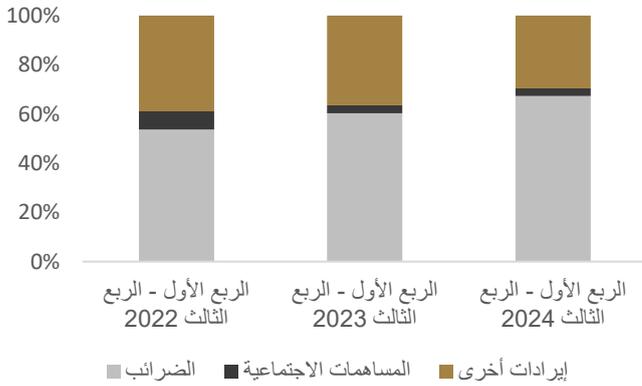
وفي عام 2024، بلغ متوسط إنتاج النفط 2.9 مليون برميل يومياً، مما يُمثل انخفاضاً بنسبة 1.0% مقارنة بعام 2023. وفي غضون ذلك، ظل إنتاج النفط في شهر يناير 2025 ثابتاً عند 2.9 مليون برميل يومياً. وارتفع إنتاج الغاز في عام 2024 بنسبة 2.0%، ويُعزى ذلك أساساً إلى التأثير الأساسي القوي خلال الربع السنوي الأول.

### الرسم البياني 2.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



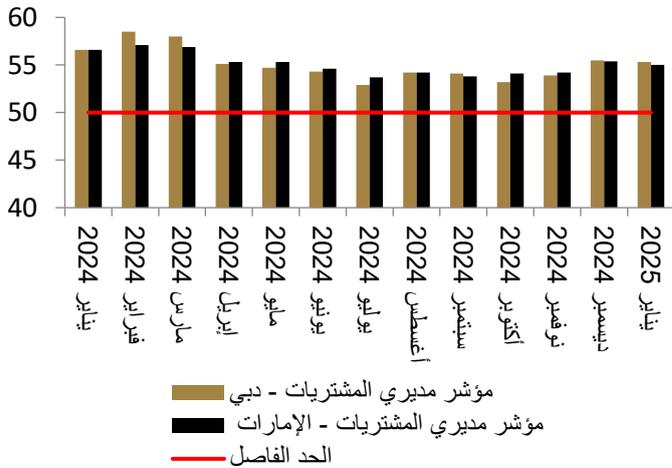
المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

### الرسم البياني 3.2. هيكل الإيرادات المالية في دولة الإمارات كحصة من إجمالي الإيرادات



المصادر: وزارة المالية الإماراتية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

### الرسم البياني 4.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال

واستناداً إلى القرار الصادر عن اجتماع أوبك+ بشأن الإنتاج في شهر مارس 2025، وكذلك الأنشطة الجارية والمخطط لها في قطاعي النفط والغاز، من المتوقع أن ينمو القطاع النفطي بنسبة 3.6% في عام 2025، يليه مزيد من التوسع بنسبة 8.5% في عام 2026.

### الاستثمار والاستهلاك الحكومي

ظلت الوضعية المالية لدولة الإمارات قوية خلال الأشهر من يناير حتى سبتمبر 2024، مع تحسن ملحوظ في الإيرادات الحكومية والفائض المالي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وبلغ الفائض المالي 96.3 مليار درهم (6.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة 57.5% من 61.1 مليار درهم (4.4% من الناتج المحلي الإجمالي) المسجلة في التسعة أشهر الأولى من عام 2023.

وارتفعت الإيرادات الحكومية العامة بنسبة 9.4% على أساس سنوي إلى 404.9 مليار درهم، أو بنسبة 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بشكل أساسي بزيادة كبيرة بلغت 22.1% على أساس سنوي في الإيرادات الضريبية على الرغم من انخفاض بنسبة 11.5% على أساس سنوي في أنواع الإيرادات الأخرى. وتشكل الإيرادات الضريبية حالياً أكثر من ثلث إجمالي الإيرادات الحكومية، حيث ارتفعت من 53.7% خلال الأشهر من يناير إلى سبتمبر من عام 2022 إلى 60.3% خلال الفترة ذاتها من عام 2023، وزادت إلى 67.3% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024.

وبلغت المصروفات الحكومية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024 308.6 مليار درهم (20.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، ليظل دون تغيير إلى حد كبير من 309.1 مليار درهم في الفترة نفسها من عام 2023. وكانت زيادة الإنفاق على تعويضات الموظفين (7.7% على أساس سنوي)، واستخدام البضائع والخدمات (5.5% على أساس سنوي)، ودفعات الفائدة (14.6% على أساس سنوي) يقابلها جزئياً انخفاضات في الإعانات (17.8% على أساس سنوي) بالإضافة إلى مصاريف أخرى (58.2% على أساس سنوي).

وارتفعت المصروفات الرأسمالية للحكومة العامة بنسبة 15.4% على أساس سنوي وبلغت 20.7 مليار درهم، مما يعكس التزام حكومة دولة الإمارات بتطوير مشاريع البنية التحتية على نطاق واسع ودعم المشهد الاقتصادي والاستثماري في الدولة.

### الاستثمار الخاص والاستهلاك

يواصل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات توسعاً، وإن كان بوتيرة معتدل قليلاً. وفي شهر يناير 2025، وصل مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات إلى 55.0، وبقي أعلى بكثير من الحد الفاصل البالغ 50.0 التي تفصل النمو عن الانكماش، مما يعكس ثقة الأعمال المستمرة في الآفاق الاقتصادية للدولة. وفي دبي، بلغ مؤشر مديري المشتريات 55.3 في شهر يناير 2025، مما يشير إلى استمرار النمو داخل القطاع الخاص غير النفطي في دبي. ويدعم هذا النمو جهود التنوع الاستراتيجي، لا سيما في مجالات السياحة والطيران والتجارة، التي تظل محورية للتوسع الاقتصادي للإمارة.

وارتفع عدد الموظفين المشمولين في نظام حماية الأجور<sup>2</sup> لدى المصرف المركزي بنسبة 8.4% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2024، في حين ارتفع متوسط الرواتب الشهرية للموظفين بنسبة 6.7% على أساس سنوي<sup>3</sup>. وتشير هذه المؤشرات للتوظيف ونمو الأجور إلى فعالية متواصلة وإلى استهلاك محلي قوي ونمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي في الفترات المستقبلية.

<sup>3</sup> تم حساب معدلات النمو الخاصة بالتوظيف ومتوسط الأجور باستخدام المتوسط المتحرك لمدة 3 شهور.

<sup>2</sup> البيانات هي كما في 20 فبراير 2024.

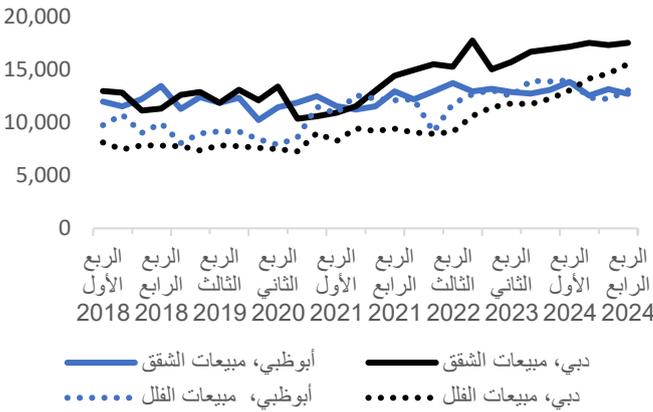
## 2-2 التحليل القطاعي

شهدت حركة المسافرين في مطارات دولة الإمارات زيادة بنسبة 10% في عام 2024

استقبلت دبي 18.7 مليون مسافر من في عام 2024، بزيادة بلغت 9% مقارنة بالعام السابق

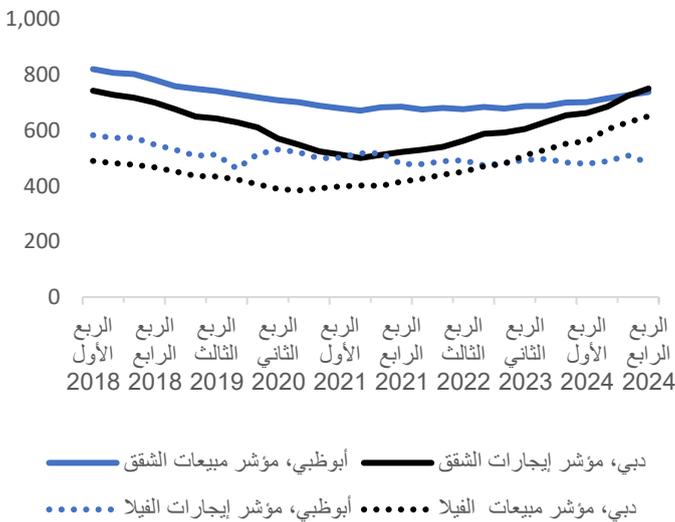
شهدت أبوظبي في عام 2024 انخفاضاً في معاملات بيع المساكن، بعد نمو قياسي في العام السابق، في حين واصلت دبي مسيرتها التصاعدية

الرسم البياني 5.2. متوسط أسعار مبيعات المساكن (درهم للمتر المربع)



المصدر: تقديرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي استناداً إلى بيانات من دائرة الأراضي والأملاك في دبي، وموقع كوانتا الإلكتروني (أبوظبي).

الرسم البياني 6.2. متوسط الإيجارات السكنية (درهم للمتر المربع)



المصدر: تقديرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي استناداً لبيانات من دائرة الأراضي والأملاك في دبي، وموقع كوانتا الإلكتروني (أبوظبي).

يلخص هذا القسم التطورات الأخيرة في القطاع العقاري، وفي قطاع السياحة والضيافة، وفي قطاع النقل، والتي تمثل بشكل جماعي حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

## العقارات السكنية

ظل سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات قوياً في عام 2024، مع زيادة في معاملات المبيعات، مما يدل على الطلب القوي من جانب المستثمرين المحليين والدوليين.

وفي أبوظبي، انخفضت معاملات بيع العقارات السكنية بنسبة 6.1% على أساس سنوي في عام 2024. وأظهر قطاع الشقق قوة، مع زيادة بنسبة 14.0% على أساس سنوي في المعاملات، مدفوعاً بارتفاع بنسبة 55.2% على أساس سنوي في مبيعات الوحدات الجاهزة، على الرغم من الانخفاض بنسبة 5.8% على أساس سنوي في المعاملات على الخارطة. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت مبيعات الفلل بنسبة 36.4% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض حاد بنسبة 54.6% على أساس سنوي في مبيعات الفلل على الخارطة، في حين شهدت مبيعات الفلل الجاهزة زيادة بنسبة 39.8% على أساس سنوي. وظل متوسط أسعار المبيعات في أبوظبي مستقراً إلى حد كبير، مع انخفاض بنسبة 0.3% على أساس سنوي. ومع ذلك، ارتفعت أسعار الشقق على الخارطة بنسبة 8.3% على أساس سنوي، وشهدت الفلل الجاهزة زيادة بنسبة 14.4% على أساس سنوي، مما يشير إلى نمو انتقائي في الأسعار في القطاعات الرئيسية في السوق.

وواصل سوق المبيعات في دبي مسيرته التصاعدية، مع ارتفاع المعاملات بنسبة 42.5% على أساس سنوي في عام 2024. وسيطر قطاع الشقق بنمو بنسبة بلغت 45.5% على أساس سنوي، مع ارتفاع الوحدات خارج الخارطة والجاهزة بنسبة 64.5% على أساس سنوي وبنسبة 15.7% على أساس سنوي على التوالي. وشهدت معاملات الفلل أيضاً نمواً بنسبة 25.3% على أساس سنوي، مدعومة بزيادة بنسبة 45.4% على أساس سنوي في المبيعات على الخارطة. وشهد متوسط أسعار المبيعات في دبي ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 8.7% على أساس سنوي، حيث تفوقت أسعار الفلل بنمو بنسبة 22.6% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار طلب المستثمرين في هذا القطاع.

وفي أبوظبي، ارتفعت معاملات الإيجارات بنسبة 1.9% على أساس سنوي في عام 2024، وظل إيجار الشقق الدافع الرئيسي، حيث ارتفعت بنسبة 1.9% على أساس سنوي، مع زيادة معاملات التجديد بنسبة 6.9% على أساس سنوي، في حين انخفضت الإيجارات الجديدة بنسبة 6.3% على أساس سنوي. واتبعت إيجارات الفلل نمطاً مشابهاً، حيث ارتفع إجمالي المعاملات بنسبة 2.0% على أساس سنوي، مدعومة بزيادة بنسبة 6.2% على أساس سنوي في الإيجارات الجديدة. وارتفع متوسط أسعار الإيجارات في أبوظبي بنسبة 4.4% على أساس سنوي، مع ارتفاع إيجارات الشقق بنسبة 4.6% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع بنسبة 7.3% على أساس سنوي في إيجارات الشقق الجديدة. ومع ذلك، ظلت إيجارات الفلل مستقرة نسبياً، بزيادة بنسبة 0.7% على أساس سنوي.

## الرسم البياني 7.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي في عام 2024 (تراكمي لمدة 3 أشهر)

معدل الإشغال	إجمالي الغرف المتوفرة (العرض)	أعداد المنشآت الفندقية	الفئات
78%	154,016	832 منشأة فندقية	ديسمبر 2024
2%		1%	
77%	150,291	821 منشأة فندقية	ديسمبر 2023

المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

وأظهر سوق الإيجار في دبي نمواً على أساس سنوي بنسبة أكثر اعتدالاً بلغت 0.6% في المعاملات في عام 2024. وفي حين ارتفعت معاملات تجديد الشقق السكنية بنسبة 5.6% على أساس سنوي، انخفضت الإيجارات الجديدة بنسبة 5.0% على أساس سنوي. وشهدت إيجارات الفلل انخفاضاً بنسبة 4.4% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض بنسبة 7.2% على أساس سنوي في معاملات التجديد. إلا أن متوسط أسعار الإيجارات في دبي حقق نمواً بنسبة 13.8% على أساس سنوي، مع ارتفاع إيجارات الشقق بنسبة 13.6% على أساس سنوي، وزيادة إيجارات الفلل بنسبة 18.2% على أساس سنوي، مما يعكس الطلب القوي على الإيجار على الرغم من الاعتدال في نشاط التأجير.

### السياحة والضيافة

يوصل قطاع السياحة في دبي ازدهاره، مما يعزز مكانتها كأحد المراكز السياحية الرائدة عالمياً. وفي عام 2024، استقطبت المدينة 18.7 مليون سائح من دول العالم، مما يمثل نمواً قوياً بنسبة 9.0% على أساس سنوي. ويؤكد هذا النمو الاستراتيجية الناجحة لدبي لتنويع اقتصادها غير النفطي.

وأظهر قطاع الضيافة أداءً قوياً، حيث بلغ متوسط إشغال الفنادق 78% في عام 2024، بزيادة من 77% في عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط الإيرادات لكل غرفة متاحة بنسبة 2% خلال الفترة نفسها. ويعد هذا النمو المستدام مدفوعاً بمبادرات استراتيجية وتجارب قوية للزائرين تواصل جذب السياح من دول العالم.

وتؤكد هذه الأرقام القوية تركيز دبي على تحسين التواصل الذي يساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وخلق تأثيرات إيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

### النقل

يوصل قطاع الطيران في دولة الإمارات إظهار نمو قوي، مما يعزز مكانة الدولة كمركز راند للطيران عالمياً. ووفقاً للهيئة العامة للطيران المدني، بلغت حركة المسافرين في الطيران المدني في دولة الإمارات 147.8 مليون مسافر في عام 2024، مما يعكس زيادة بنسبة 10% مقارنة بالعام 2023، ويسلط الضوء على التوسع المستدام للقطاع والكفاءة التشغيلية.

وفي عام 2024، سجلت مطارات أبوظبي نمواً كبيراً، حيث استقبلت 29.4 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 28.1% مقارنة بعام 2023. وكان هذا النمو مدفوعاً بالتوسع في شبكة الطيران، والشراكات الاستراتيجية، والتركيز على توفير تجربة للمسافرين على المستوى العالمي. ويساهم الدور التوسعي لأبوظبي كمركز للسفر بقصد الترفيه والعمل بشكل كبير في جهود تنويع الاقتصاد في دولة الإمارات.

وفي الوقت ذاته، حقق مطار دبي الدولي إنجازاً تاريخياً من خلال استقبال 92.3 مليون زائر في عام 2024، متجاوزاً بذلك الرقم القياسي السابق البالغ 89.1 مليون زائر في عام 2018. ويؤكد الأداء الذي حقق رقماً قياسياً في المطار على الأهمية الاستراتيجية لدبي في قطاع الطيران عالمياً، مما يدعم النمو عبر قطاعات السياحة والتجارة والخدمات اللوجستية.

وتواصل قطاعات السياحة والطيران في دولة الإمارات الاضطلاع بأدوار محورية في استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدولة. ويعكس النمو المتواصل في قطاع السياحة والطيران نجاح المبادرات المخطط لها الهادفة إلى تعزيز التواصل وتوسيع البنية التحتية للضيافة وتعزيز مكانة دولة الإمارات كوجهة عالمية للسفر لغرض الترفيه والأعمال.

## 2-3 التضخم

تواصل السلع غير المتداولة في كونها المصدر الرئيسي للتضخم في دولة الإمارات

تباطأ التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع السنوي الرابع من عام 2024 إلى 1.0% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الأسعار في فئة النقل

بلغ متوسط التضخم 1.7% في عام 2024، وحافظ المصرف المركزي على توقعاته بشأن التضخم في دولة الإمارات لعامي 2025 و2026 عند نسبي 2.0% و2.1% على التوالي

## أفاق التضخم

حافظ المصرف المركزي على توقعاته بشأن التضخم<sup>4</sup> في دولة الإمارات لعام 2025 دون تغيير عند 2.0%، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي، والذي من المرجح أن يكون مدفوعاً بشكل أساسي بالسلع غير المتداولة في سلة المستهلك، ويقابلها جزئياً اعتدال أسعار الطاقة. بالإضافة لذلك، سيساهم تمديد سياسة نقدية أكثر تشدداً في مختلف أنحاء العالم في احتواء معدل التضخم. وفي عام 2026، من المتوقع أن يتسارع التضخم بشكل طفيف إلى 2.1%، ويرجع ذلك أساساً إلى الطلب المحلي القوي والعوامل الخارجية.

## محركات التضخم في دولة الإمارات

بلغ متوسط التضخم في دولة الإمارات 1.7% في عام 2024، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.7%، وكان ذلك مدفوعاً في المقام الأول بانخفاض التضخم في السلع المتداولة. وفي الوقت نفسه، بلغ معدل التضخم في دبي 3.3%، وبلغ معدل التضخم في أبوظبي 0.5% لعام 2024.

وتباطأ معدل التضخم في الربع الرابع من عام 2024، بمتوسط قدره 1.0% على أساس سنوي، مقارنة بنسبة 1.5% على أساس سنوي في الربع الثالث. وفي الربع الرابع من عام 2024، ارتفعت الأسعار في جميع القطاعات باستثناء النقل والاتصالات والأثاث والسلع المنزلية والتبغ على أساس سنوي. وكان الانخفاض في أسعار السلع المتداولة بنسبة 0.5% على أساس سنوي، والذي يمثل 31.4% من سلة المستهلك، العامل المقابل الرئيسي للتضخم الكلي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم التباطؤ بنسبة 1.8% في أسعار السلع غير المتداولة في انخفاض التضخم في الربع الرابع.

وكانت أسعار النقل، التي انخفضت بنسبة 7.8% على أساس سنوي، المساهم الرئيسي وراء تباطؤ معدل التضخم الكلي في الربع الرابع من عام 2024.

وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت أسعار مجموعة الإسكان في سلة المستهلك (بما في ذلك الإيجار، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى، والتي تمثل 35.1% من سلة الاستهلاك) بشكل طفيف، حيث بلغت في المتوسط 3.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2024، مقارنة بنسبة 3.2% على أساس سنوي في الربع الثالث. ومع ذلك، ارتفعت الإيجارات بدرجة أقل في أبوظبي.

وبالنسبة لثالث أكبر مجموعة في سلة المستهلكين، الأغذية والمشروبات، فقد تباطأ التضخم في الربع الرابع من عام 2024 إلى متوسط 1.9% على أساس سنوي، من 2.3% في الربع الثالث من عام 2024، مما يعكس التأثيرات المتأخرة الناجمة عن اعتدال أسعار الأغذية في الأسواق الدولية.

## الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الأوزان	
1.0	1.5	2.3	1.9	100.0	جميع البنود
1.8	2.0	2.4	2.0	68.6	السلع غير المتداولة
0.5-	0.7	1.9	1.8	31.4	السلع المتداولة
3.5	3.2	3.1	3.2	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
7.8-	3.7-	3.3	0.7-	12.7	النقل
1.9	2.3	1.5	2.4	12.0	الأغذية والمشروبات
2.1	2.2	2.4	2.9	7.6	التعليم
1.0-	1.1-	0.5-	0.4-	5.9	المعلومات والاتصالات
2.2	2.8	2.9	3.4	5.2	الأقمشة والملابس والأحذية
1.7-	0.9-	0.0	1.9	5.1	الأثاث والأجهزة المنزلية
3.9	3.3	2.0	2.2	4.9	سلع وخدمات متفرقة
0.7	0.2	0.7	1.0	4.6	المطاعم والفنادق
8.0	6.0	0.6	3.0-	3.1	الترفيه والثقافة
0.2	0.2	2.0	2.0	2.2	الرعاية الصحية
4.1	5.8	5.1	5.2	1.3	التأمين والخدمات المالية
2.0-	2.0-	2.0-	1.6-	0.2	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

<sup>4</sup> في هذا القسم، جميع الأرقام الخاصة بالتضخم هي متوسطات خلال الفترة.

## الفصل الثالث

# تطورات الأسواق النقدية والمالية



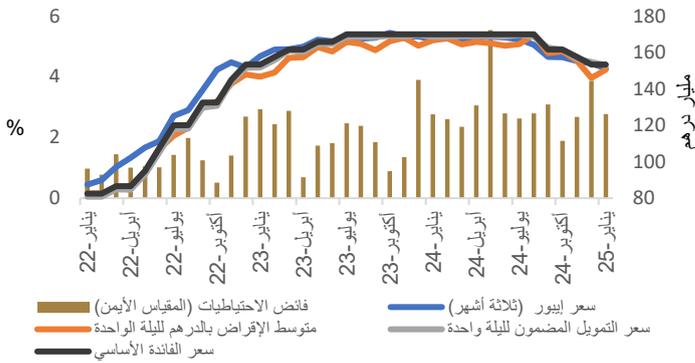
## 3-1 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

سجلت المجاميع النقدية ن1، ون2، ون3 نمواً في الربع الرابع من عام 2024، بنسب 14.1%، و14.6%، و13.7% على التوالي، على أساس سنوي

خفّض المصرف المركزي سعر الفائدة الأساسي بمقدار 50 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024، من 4.90% إلى 4.40%

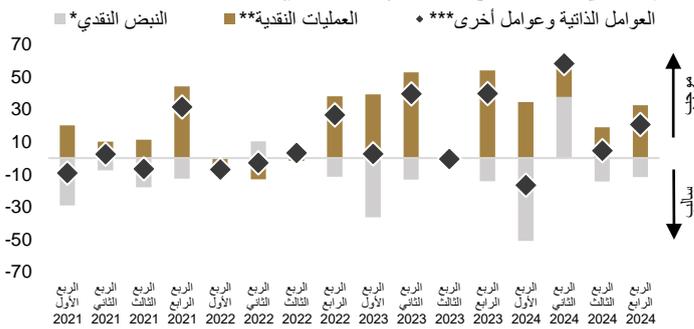
ظل سعر الإقراض بالدرهم لليلة الواحدة دون سعر الأساس، لكن الفجوة ضاقت في الربع الرابع من عام 2024، على الرغم من ارتفاع الاحتياطات الفائضة على مستوى النظام.

الرسم البياني 1.3. سعر الأساس وأسعار السوق النقدية (%) والاحتياطات الفائضة في النظام المصرفي (مليار درهم)



المصدر: بلومبيرغ، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

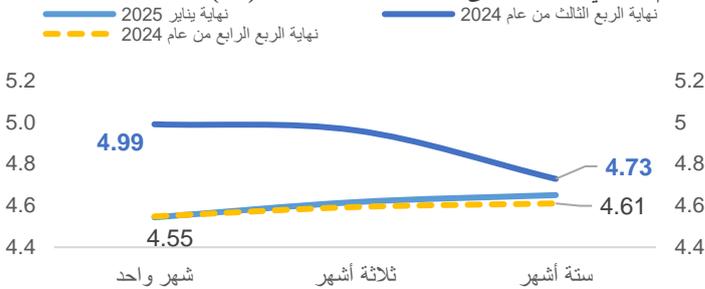
الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

ملاحظات: \*العمليات النقدية الهيكلية والدقيقة (الأذونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات الصرف الأجنبي)؛ \*\* عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي التدفقات الرأسمالية، وعوامل أخرى)؛ \*\*\* يعكس الدافع النقدي صافي التغيير في الميزان الكلي للقطاع المصرفي، والعوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأذونات النقدية (%)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

## المجاميع النقدية

ظل نمو العرض النقدي مرتفعاً في الربع الرابع من عام 2024، مما يعكس بيئة اقتصادية مواتية. ارتفع العرض النقدي ن1 بنسبة 14.1% على أساس سنوي، ليبلغ 947 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2024<sup>5</sup>. ويعكس ذلك زيادة بنسبة 13.8% على أساس سنوي في النقد المتداول خارج البنوك (14.1% من العرض النقدي ن1) وزيادة بنسبة 14.2%، على أساس سنوي، في الودائع النقدية (85.9% من العرض النقدي ن1). كما ارتفع العرض النقدي ن2 بنسبة 14.6% على أساس سنوي ليصل إلى 2,318 مليار درهم، وارتفعت الودائع شبه النقدية بنسبة 14.9%، على أساس سنوي (59.2% من العرض النقدي ن2)<sup>6</sup>، ونما العرض النقدي ن3 بنسبة 13.7% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,779 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بنسبة 9.4% في الودائع الحكومية، بالإضافة إلى النمو في العرض النقدي ن2<sup>8</sup>.

## أسعار الفائدة

تماشياً مع إجراءات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفض المصرف المركزي سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة الأساسي) بمقدار 50 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024، ليصل إلى 4.40%، وأبقى عليه ثابتاً في شهر يناير. واستمرت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة دون سعر الفائدة الأساسي. وبلغ متوسط سعر الفائدة على الدرهم لليلة واحدة أقل بنحو 12 نقطة أساس من سعر الفائدة الأساسي، منخفضاً من حوالي 18 نقطة أساس في الربع السابق. وتقلص الفارق على الرغم من اتساع الاحتياطات الفائضة على مستوى النظام إلى حوالي 131.0 مليار درهم في المتوسط خلال الربع، مقارنة بـ 121.0 مليار درهم في الربع السابق.

تواصل توسع الميزانية العمومية للمصرف المركزي، مدفوعاً بارتفاع صافي تدفقات رأس المال الداخلة من الصرف الأجنبي. ومع ذلك، فقد تم تعويض التأثيرات على الرصيد الإجمالي للبنوك جزئياً من خلال العمليات النقدية، بما في ذلك إصدارات أعلى من الأذونات النقدية، وإصدار شهادات الإيداع الإسلامية. وبالنظر إلى العوامل المستقلة الأخرى، فقد أدى ارتفاع النقد المتداول إلى انخفاض الرصيد الإجمالي - مما يعكس نمو الطلب المتزايد على العملة فعلياً - مما ساعد على استيعاب بعض تدفقات رأس المال، في حين كان للعوامل المستقلة المتبقية تأثير طفيف نسبياً على تركيبة الميزانية العمومية للمصرف المركزي. ونتيجة لذلك، كان صافي التأثير زيادةً في الرصيد الإجمالي بمقدار 21.0 مليار درهم بنهاية الربع السنوي، مما يشير إلى دفعة نقدية إيجابية.

وتغيّر منحني عائد الأذونات النقدية باتجاه الانخفاض، مما يعكس تخفيضات سعر الفائدة الأساسي خلال الربع السنوي، وتحركات عوائد أذونات الخزنة الأمريكية. في الوقت نفسه، أصبحت توقعات أسعار الفائدة المستقبلية للسياسة النقدية الأمريكية أقل تشاؤماً نظراً لبيانات اقتصادية أقوى من المتوقع، مما أسهم في انحسار منحني عائد الأذونات النقدية، حيث انخفض الطرف الأطول بنسبة أقل من الطرف الأمامي. وارتفع حجم الأذونات النقدية القائمة إلى 213.1 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر، مرتفعاً من 200 مليار درهم في نهاية سبتمبر.

<sup>8</sup> يساوي العرض النقدي ن3 العرض النقدي ن2 بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

<sup>5</sup> يتكون العرض النقدي ن1 من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

<sup>6</sup> يساوي العرض النقدي ن2 العرض النقدي ن1 بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

<sup>7</sup> تشمل الودائع شبه النقدية ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

## 3-2 التطورات المصرفية

سجلت جودة الأصول في النظام المصرفي لدولة الإمارات مزيداً من التحسن، إذ تحسنت نسبة القروض المتعثرة إلى 4.6% ونسبة صافي القروض المتعثرة إلى 2.0%.

أسهم استمرار النمو القوي في الودائع، الذي بلغت نسبته 12.0% على أساس سنوي، في دعم ظروف التمويل وأوضاع السيولة المواتية

سجل إجمالي إقراض النظام المصرفي نمواً بنسبة 9.5% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بالإقراض الممنوح لقطاعي التجزئة والشركات الخاصة

## أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 12.0% على أساس سنوي، ليبلغ 4,560 مليار درهم بنهاية العام 2024. وظل عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات دون تغيير عند 61 بنكاً، منها 23 بنكاً وطنياً و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## انتماء وودائع النظام المصرفي

سجلت محفظة الإقراض للنظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 9.5% على أساس سنوي. وقد جاء هذا التوسع مدفوعاً بشكل رئيسي، بالإقراض المحلي في اقتصاد دولة الإمارات. وضمن محفظة القروض المحلية، كان الائتمان الممنوح للأفراد والشركات الخاصة هو المساهم الرئيسي في نمو الائتمان الإجمالي. وظل نمو الائتمان الممنوح للأفراد متنوع القاعدة، شاملاً قروض الرهن العقاري والقروض الشخصية وقروض السيارات.

وأسهم النمو القوي للودائع بنسبة 12.9% على أساس سنوي في استدامة ظروف السيولة وأوضاع التمويل المواتية في النظام المصرفي لدولة الإمارات. وكانت ودايع الأفراد المقيمين والشركات الخاصة هي المحركات الرئيسية للنمو القوي للودائع، والتي ارتفعت بنسبة 14.9% و13.7% على أساس سنوي على التوالي. وعكست نسبة القروض إلى الودائع، التي بلغت 76.6%، القدرة الائتمانية الوافرة للقطاع المصرفي.

## مؤشرات السلامة المالية

ظلت الرسمة في النظام المصرفي في دولة الإمارات كافية. وبقيت نسب كفاية رأس المال عند مستويات مماثلة في العام 2024 لما كانت عليه في العام السابق، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية 17.8% في نهاية عام 2024.

وواصلت نسب جودة الأصول في النظام المصرفي في دولة الإمارات تحسنتها في العام 2024. وانخفض حجم القروض المتعثرة بنسبة 14.2% على أساس سنوي. ونتيجة لذلك، تحسنت نسبة القروض المتعثرة بدولة الإمارات إلى 4.6%، ونسبة صافي القروض المتعثرة إلى 2.0%.

وظلت ظروف التمويل وأوضاع السيولة في مجملها، مواتية، مدعومة بنمو الودائع القوي بأرقام مزدوجة. وبقيت مؤشرات الربحية قوية خلال العام 2024، غير أنها بدأت في الاستقرار في ضوء انعطاف المعدلات في السياسة النقدية.

## الجدول 1.3. الأصول والانتماء في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	
4,560	4,402	4,310	4,255	4,071	إجمالي الأصول
12.0%	11.4%	11.3%	13.0%	11.0%	(التغير على أساس سنوي)
2,181	2,162	2,101	2,047	1,991	الانتماء الإجمالي
9.5%	9.1%	8.0%	8.0%	6.0%	(التغير على أساس سنوي)
1,849	1,860	1,816	1,777	1,738	الانتماء المحلي
6.4%	6.9%	5.8%	6.1%	5.3%	(التغير على أساس سنوي)
332	302	285	270	254	الانتماء الأجنبي
31.0%	25.1%	25.0%	21.8%	11.0%	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

## الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	
2,847	2,761	2,693	2,657	2,522	ودائع البنوك
12.9%	14.1%	13.0%	15.2%	13.5%	(التغير على أساس سنوي)
2,604	2,548	2,471	2,436	2,320	ودائع المقيمين
12.2%	14.2%	13.8%	16.4%	15.4%	(التغير على أساس سنوي)
243	213	222	221	202	ودائع غير المقيمين
20.4%	12.3%	5.1%	3.6%	4.9%	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة.

## الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	
كفاية رأس المال					
17.8%	18.6%	18.3%	18.0%	17.9%	نسبة كفاية رأس المال
16.4%	17.2%	17.0%	16.7%	16.6%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.8%	15.5%	15.3%	15.0%	14.9%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
72.2%	72.9%	72.6%	72.4%	73.9%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
76.6%	78.3%	78.0%	77.0%	79.0%	نسبة القروض إلى الودائع
21.3%	21.2%	20.6%	20.3%	20.4%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
جودة الأصول					
2.0%	2.3%	2.3%	2.3%	2.4%	نسبة صافي القروض المتعثرة
4.6%	5.2%	5.4%	5.6%	5.9%	نسبة القروض المتعثرة

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

## 3-3 التطورات المالية

سجلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي ارتفاعاً بسيطاً في الربع الرابع من عام 2024، لكنها ظلت منخفضة

في الربع الرابع من عام 2024، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 22.4% على أساس سنوي، وانخفضت في أبوظبي بنسبة 1.8% على أساس سنوي

ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات متيناً، ويتضح ذلك من نسبة القروض إلى الودائع التي بلغت 76.6%

## أسواق الأسهم

## الجدول 4.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الرابع 2024	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	مؤشر أسعار الأسهم* على أساس سنوي	مليار درهم	القيمة السوقية* على أساس سنوي	مليار درهم	القيمة المتداولة** على أساس سنوي	مؤشر أسعار الأسهم* على أساس سنوي	مليار درهم	القيمة السوقية* على أساس سنوي	مليار درهم	القيمة المتداولة** على أساس سنوي
1.8%	4.5%	6.1%	3.8%	8.6%	2,931	2,860	2,754	2,865	2,883	12.0%	66	29.0%	67	21.5%
1.7%	0.60%	0.01%	10.5%	12.0%	75	77	60	67	66	13.8%	9.3	5.9%	9.3	21.5%
22.4%	6.4%	11.5%	25.4%	19.4%	821	733	686	723	672	22.2%	24	6.3%	24	16.3%
51.4%	21.3%	18.4%	27.5%	7.9%	33	24	22	24	22	51.4%	21.3%	18.4%	27.5%	7.9%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع  
ملاحظات: \* تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع،  
\*\* تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

## الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

	2024			2023	
	الربع الثالث*	الربع الثاني*	الربع الأول*	الربع الرابع*	الربع الثالث*
أبوظبي	42.5	39.8	40.9	39.9	44.4
دبي	62.4	62.0	65.3	65.3	71.4

المصدر: بلومبيرغ  
ملاحظات: \* جميع القيم هي متوسطات الفترة.

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 1.8% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2024، وهو تراجع يقل عن الذي شهده خلال الربع السابق من نفس العام. وأظهرت القيمة السوقية تعافياً حيث سجلت متوسطاً بلغ 2.93 تريليون درهم، مدفوعة بارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى، والتي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بحرية. وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 22.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2024. وارتفعت القيمة السوقية إلى متوسط 821 مليار درهم، ويُعزى ذلك إلى مواصلة ارتفاع أسعار الأسهم خلال هذه الفترة.

## علاوات مبادلة مخاطر الائتمان

ارتفعت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لحكومة أبوظبي من 39.8 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2024 إلى 42.5 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024. ويظل مستوى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضاً للغاية، وهو ما يدل على حيوية اقتصادها وصلابة وضعها المالي، وما تملكه من صناديق الثروة السيادية الكبيرة. ويظل لدى أبوظبي واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما ارتفعت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في دبي من 62 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2024 إلى 62.4 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2024، ومع ذلك حافظت على علاوات مبادلة مخاطر ائتمان منخفضة.

## استبيان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول توجهات الائتمان

واصلت أوضاع الائتمان قوتها حتى نهاية العام، مع نمو متزايد للطلب من الأفراد والشركات على حدٍ سواء، إلى جانب رغبة كبيرة في منح الائتمان. وتحسنت ظروف الائتمان التجاري مقارنة بالربع السابق، في حين تراجع أوضاع الائتمان للأفراد قليلاً، ولكن ظلت توجهاتها توسعية. واستمرت الظروف الاقتصادية القوية في دعم الطلب على الائتمان، ودفع رغبة المؤسسات المالية لمنح الائتمان. ويرجح أن يظل العرض والطلب على الائتمان قويين في كافة القطاعات الرئيسية في دولة الإمارات حتى بداية عام 2025.

## 3-4 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة كافية في الربع الرابع من عام 2024، مع نسب كفاية رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة

ارتفعت المخصصات الفنية وإجمالي الأصول بنسبة 25.6% و10.8% على التوالي في الربع الرابع من عام 2024

خلال الربع الرابع من عام 2024، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 21.4%، و1.5%، و35.8% على التوالي

## الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البند	2024*			2023			الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الثالث	الربع الأول - الثالث	كامل السنة
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الثالث	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الثالث					
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	64.8	50.8	35.7	21.0	53.4	42.0	27.2	17.8			
• الممتلكات والمسؤوليات	26.6	20.9	13.8	7.9	20.8	16.6	9.9	6.5			
• التأمين الصحي	30.7	24.4	18.3	11.3	25.9	20.1	14.0	9.3			
• الأشخاص وعملیات تكوين الأموال	7.5	5.5	3.6	1.8	6.7	5.3	3.3	2.0			
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	42.9	29.9	18.9	9.3	31.6	23.1	14.1	7.1			
• الممتلكات والمسؤوليات	11.4	9.5	5.7	2.6	7.5	5.7	3.9	1.7			
• التأمين الصحي	24.9	16.5	10.7	5.2	20.0	14.4	9.2	4.9			
• الأشخاص وعملیات تكوين الأموال	6.6	3.9	2.5	1.5	4.1	3.0	1.0	0.5			
3- المخصصات الفنية	95.7	97.2	94.2	84.3	76.3	75.0	76.7	73.7			
4- إجمالي الأصول المستثمرة	74.2	83.2	78.7	78.5	77.2	74.4	72.9	70.5			
5- إجمالي الأصول	144.4	159.6	154.8	146.4	130.3	131.6	127.7	128.3			
6- إجمالي حقوق الملكية	32.1	30.1	28.0	28.6	28.0	27.9	27.0	26.3			

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ملاحظات: \* بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

## الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

البند	2024*			2023			الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الثالث	الربع الأول - الثالث	كامل السنة
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الثالث	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الثالث					
1- نسبة إعادة التأمين	54.3	53.8	53.1	53.0	53.9	52.5	53.8	53.2			
2- نسب كفاية رأس المال											
الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال	378.8	389.2	376.0	365.8	364.2	349.8	352.4	340.6			
الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال	210.9	198.5	185.8	193.8	217.1	207.3	203.4	198.0			
الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان	293.2	288.9	286.7	297.5	309.4	310.6	308.9	309.3			
3- نسب الأرباح											
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبه	4.0	7.1	6.0	7.6	8.8	12.1	10.4	7.8			
العائد على متوسط الأصول	0.3	0.5	0.7	0.6	0.35	0.6	0.5	0.5			

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ملاحظات: \* بيانات تقديرية

## هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الرابع من عام 2024 من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبه. وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 59 شركة، منها 23 شركة تأمين تقليدي و10 شركات تكافل وطنية، و25 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات وفرع واحد لشركة إعادة تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات. وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 501.

في الربع الرابع، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة (21.4%) على أساس سنوي، ليبلغ 64.8 مليار درهم، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة (27.9%) على أساس سنوي، وأقساط التأمين الصحي بنسبة (18.5%) على أساس سنوي، وأقساط التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال بنسبة (11.9%) على أساس سنوي.

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع خطط التأمين بنسبة (35.8%) على أساس سنوي، ليبلغ 42.9 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2024. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع المطالبات المدفوعة في تأمين الممتلكات والمسؤوليات بنسبة (52%) على أساس سنوي، ومعظمها في التأمين ضد الحرائق، وتأمين المركبات والتأمين الهندسي، والمطالبات المدفوعة في التأمين الصحي بنسبة (24.5%)، وزيادة بنسبة (61%) في المطالبات المدفوعة في تأمين الأشخاص وتكوين الأموال.

وفي الربع الرابع من عام 2024، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية<sup>9</sup> لجميع أنواع التأمين بنسبة (25.6%) على أساس سنوي، ليبلغ 95.7 مليار درهم. وبلغ حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين 74.2 مليار درهم (51.4% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 77.2 مليار درهم (59.2% من إجمالي الأصول) خلال نفس الفترة من عام 2023. وبلغت نسبة الاحتفاظ<sup>10</sup> بأقساط التأمين المكتتبه لجميع أنواع التأمين 54.3% (35.2 مليار درهم) في الربع الرابع من عام 2024، مقارنة بـ 53.9% (28.8 مليار درهم) قبل عام.

## مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة. وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية<sup>11</sup> إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 378.8% في الربع الرابع من عام 2024، مقارنة بـ 364.2% في الربع الرابع من عام 2023؛ نتيجة للزيادة في الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وانخفضت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال بشكل طفيف إلى 210.9% في الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بـ 217.1% في الربع الرابع من عام 2023، وبلغت نسبة الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان 293.2% في الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بـ 309.4% في الربع الرابع من عام 2023.

ومن حيث الربحية، فقد بلغت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبه 4.0% في الربع الرابع من عام 2024، نتيجة لارتفاع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 35.8% على أساس سنوي في العام 2024. وبلغ العائد على متوسط الأصول 0.3% في الربع الرابع من عام 2024، مقارنة بـ 0.35% في الربع الرابع من العام السابق.

<sup>11</sup> تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

<sup>9</sup> المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.  
<sup>10</sup> يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي الأقساط المكتتبه.

المقر الرئيسي  
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي  
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود  
ص.ب. 854  
أبوظبي  
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
--	---	---	--	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504